ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X
مجلـة أبعاد / مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر
جامعة وهران2 - المجلد 05 - العدد 01 / جوان 2019

اضاءات واقعية لثقافة العيش المشترك والتعددية الثقافية التجربة الماليزية نموذجا

Realistic lightings for a cultural coexistence and a cultural pluralism Malaysian experience

سالم فتيحة *
طالبة دكتوراه، قسم الفلسفة بجامعة الجزائر2، الجزائر

****

تاريخ الإرسال: 2018/11/03 تاريخ القبول: 2019/04/04 تاريخ النشر: 2019/06/30

الملخص: تعدّ التجربة السياسية في ماليزيا أحد النماذج التي لعبت فيها ثقافة التعددية الحزبية دورًا حاسماً في تحقيق الاستقرار السياسي دون أن تكون عائقاً أمام الاندماج الوطني في الدولة الماليزية على نقيض بعض الدول في العالم العربي، التي كان فيها عامل التعدد الإثني مصدرًا لأزمة سياسية صعَّبت حلّ مشكلة الاستقرار الداخلي إلاّ بالاستفادة من التجربة الماليزية كتجربة واقعية في العالم الإسلامي تعكس الدور النشط لأغلبية الجماعات الإثنية في العمل السياسي للتغلب على أزمة التطرف العرقي والإثني.

الكلمات المفتاحية: التعددية السياسية؛ التنمية؛ الموارد البشرية؛ الاستقرار السياسي؛ التجربة الماليزية.

Abstract : The political experience in Malaysia is one of the models in which the culture of multi-party and multi-party pluralism played a decisive role in achieving political stability without being a hindrance to national integration in the Malaysian state, unlike some countries in the Arab world. Is a source of political crisis, especially multi-ethnic countries, could not resolve the issue of internal stability, which requires the benefit of the experience of Malaysia as a realistic experience of the Islamic world, as a model that reflects the active role of the participation of the majority Ethnic groups in political action and alone can overcome the crisis of ethnic and sectarian extremism.

Keywords: Political pluralism; development; human resources; political stability; Malaysian experience.

* الباحثة المُرسلة: salemfatihanawel@gmail.com

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

تمهيد:

استنزفت ظاهرة الطائفية في العديد من شعوب العالم، الكثير من الطاقات الكفيلة بإحداث نهضتها، فأجهضت في محاولتها لإحداث تحولات حضارية، تدفع بها إلى السير في ركب الدول المتقدمة، وذلك نتيجة لما خلفته الطائفية من صراعات وانقسامات عمودية، أسهمت وبشكل رسمي في إحداث القطيعة مع حوار التعددية الثقافية وثقافة التسامح، فأفرزت هذه الخلفية المزيد من العنف والعصبيات والانقسامات الاجتماعية لتجد الكثير من الشعوب نفسها في منعطف خطير ملغم بالتعسف الطائفي.

وهذا ما دفع بالعديد من التجارب الحضارية لخيارات الانفتاح على المصالحة بين الهويات المتعددة، و ثقافة التعايش، حيث لجأت بعض الدول التي تحتضن "فسيفساء من الهويات الثقافية والدينية مهما كان حجمها وتعددها، جملة من هذه المساعي كقاعدتي الديمقراطية والمواطنة الدستورية"[1] تجاوزا لسيناريوهات التعسف الطائفي*، وتحقيقا لمشروع استقرار اجتماعي وسياسي، أدى إلى نجاح تجارب هذه الدول، وذلك بتبني قاعدة المواطنة الدستورية، بغض النظر عن وجود أي تنوع ديني أو عرقي، تجسيدا " لتلك الرفاهية على منظور التنمية الإنسانية للمواطن والوطن، تنمية يحصل فيها كل فرد على حقوقه كاملة ويلتزم بواجباته تجاه المجتمع والوطن" [2]، وذلك تأسيسا لمشروع دولة الإنسان "دولة محورها الأول والأخير الإنسان، دولة شأنها الأساس العمل على حفظ المواطن من نفسه ومحيطه، حمايته من التعدديات الداخلية والخارجية "[3]

تمثلت ماليزيا تأسيسا لدولة الإنسان والتعددية الثقافية، جملة من التدابير التي تعكس سياسة الحكم الراشد، البعيد عن ذهنية الهيمنة ونزعة النفوذ السياسي أو الديني أو العرقي، لتصبح نموذجا واقعيا من العالم الإسلامي، حيث تمكنت من

[1] كاظم شبيب، تعدد الهويات في الدولة الواحدة، المسألة الطائفية في الدولة الواحدة، دار التنوير للنشر- لبنان، ط1 2010، ص 11

* الطائفية: وجود جماعة، فرقة من المجتمع تحاول عزل نفسها بسياج أو سور غالبا ما يكون سياجا مقدسا أو بالأحرى يتخذ صفة القداسة والهيبة لنفسه، تحاول بناء من الداخل الحزبي والأيديولوجي الضيق بعيدا عن منطق الدولة المدنية أو المواطنة (راجع حسام كصاي، إشكالية الطائفية في الفكر العربي المعاصر ص 18 -19)

[2] المرجع نفسه، ص 14

[3] المرجع نفسه، ص 359

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

"احتضان واحتواء أحداث وتوترات آنية، أشبه ما يكون باحتضان وحمل الأم عددا من الأجنة في بطن واحدة"[1]، فاحتضنت بسياستها الذكية الهويات العرقية المتعددة من خلال تضييق الهوة بين ثقافتها، حيث اتبعت في هذا المجال خططا وبرامج محكمة، استهدفت من خلالها بناء ثقافة مشتركة دون فرض واحدة على حساب الأخرى "لأن التعددية الثقافية كفلسفة سياسية أو اجتماعية تعمل على توطين التنوع الثقافي"[2] فحققت الحكومة الماليزية في فترة وجيزة مشروعا إنسانيا يحمل معالم ثقافة التعايش، رغم ما تخلله من العقبات والتضحيات في الكثير من المواقف، ليتجسد هذا النجاح من خلال التداول السلمي على الحكم، إذ أصبحت ماليزيا نموذجا ناجحا لمشروع التعايش الدستوري، وهذا ما يستدعي الاقتداء بتجربة التعايش الماليزية، في ظل هذا الفراغ الابستيمي لمفاهيم التمدن والتحضر، التي مازالت على إثرها العديد من دول العالم العربي والإسلامي تتخبط في خلفيتها.

1. في مفهوم التعددية والتعددية الدينية:

تعددت الرؤى في كثير من الأحيان في التعامل مع مفهوم التعددية الدينية، حيث احتوت العديد منها جملة من التحفظات أحيانا، وهذا ما يستدعي تسليط الضوء على هذا المفهوم بغية رفع بعض الالتباسات الأيديولوجية التي حصرت المفهوم في زاوية سلبية، وذلك من خلال تفكيك المصطلح إلى مكوناته اللفظية.

تستعمل كلمة **التعدد** بمعنى(plural) وهو اسم أوصفة تدل على "الجمع أو الكثرة أو الزيادة "[3] وهو مفهوم يشير إلى " عدة أنواع من الواقع والحقيقة مع ضرورة قبول الأنماط الثقافية والعرقية والدينية القائمة بين مختلف الجماعات الإنسانية"[4]، أخذ المفهوم بعدا تنظيميا فأصبح "عبارة عن تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة تحترم وجود التنوع والاختلاف في اتجاه السكان في المجتمعات ذات الأطر الواسعة، وخاصة المجتمعات الحديثة حيث تختلط الاتجاهات الأيديولوجية والفلسفية والدينية[5]

[1] كاظم شيب، مسألة الطائفية، مرجع سابق، ص 362
[2] المرجع نفسه، ص 363
[3] نقلا عن : نور الساعدي، أثر النص القرآني في التعددية الدينية، معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 4/ ص 29
[4] المرجع نفسه، ص 20
[5] قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سامي ذيبان، ص 138

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

ويشير مصطلح pluralisme إلى "المذهب الذي يتقبل التعدد والكثرة، فانّ هذا المضمون يمثل ترجمة أدق للمصطلح تعددية، تنوّعية، مذهب الكثرة"[1] أخذ المفهوم بعدا فلسفيا بعدما اقترن بالبعد الديني "فصار البلورالي يعني الشخص الذي يميل أو يرحب بالتعدد والكثرة في أي مجال فكري أو ثقافي"[2] ليتعدى المفهوم نسقه التجريدي "فلم تتأطر البلورالية بالإطار الفلسفي المعرفي الابستيمولوجي، بل تعدته لتبرز كاتجاه فكري في التفكير الإنساني، لا يرتضي أي نوع من أنواع التخاصم سيما الأشكال القيصرية منه سواء في ذلك الميدان الديني أو السياسي أو الاجتماعي أو الفني، ومن هنا كانت تعددية دينية" [3]

اقترنت مسألة **التعددية الدينية** Religious Pluralisme، بالتعدد النوعي للمعتقدات والتعايش بينها وهذا ما جعل دراستها "تحت ما يمكن تسميته بعلم كلام معاصر"[4] فأصبحت من القضايا التي احتلت مركزا كبيرا في دائرة النقاشات، سواء في الفكر الغربي أو الفكر العربي، وذلك لما انتابه الفهم الخاطئ للأيديولوجيات المتعصبة حول القضية.

فالتعددية الدينية في معناها العام "المقصود بها الأديان والمعتقدات في بيئة ما، وإظهار القدر الكافي من الاحترام لهذا التعدد وما ينشأ عنه من اختلافات رئيسية أو غير رئيسية، وعليه كان لابد من ضرورة الإيمان بتحقيق سبل التعايش السلمي بعيدا عما هو من شأنه تكدير السلم الاجتماعي"[5] فيقترن المفهوم بالمبادئ التالية:

- الاعتراف بالآخر وعدم إقصائه رغم اختلاف عقيدته.
- العمل على تطبيق المساواة بين الأفراد تحت شعار القانون فوق الجميع.
- التحلي بقواعد الحوار مقابل العنف.
- الابتعاد عن الإكراه الديني والعقائدي والأيديولوجي.

[1] موسوعة أندري لالاند، منشورات عويدات بيروت – باريس، ط1 1996، ج2/ ص 991
[2] حيدر رحب الله، نظرة في المذهب البلورالي، الغدير بيروت – لبنان، ط1 2001، ص 20
[3] المرجع نفسه، ص 20
[4] محمود كيشانة، التعددية الدينية في الاسلام، قراءة في صحيفة المدينة، مؤمنون بلا حدود، ص 11
[5] المرجع نفسه، ص 13

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

وهذه المبادئ في مجملها لا تخالف الخطاب القرآني الذي يحمل في معالم الاعتراف بالآخر والتعايش معه عملا بقوله تعالى: (يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)[1] أما المفهوم في المجال التداولي الإسلامي يشير بأنه "ضرورة الاعتراف المعرفي وليس فقط الاجتماعي والأخلاقي بكافة الأديان والمذاهب، وعطاء المعذورية للمؤمنين بها، وبالتالي عدّلت من مفهوم النجاة الذي كان يعني في الماضي حصر الخلاص في طائفة دينية واحدة بحيث صار أكثر شمولا واتساعا ليشمل أكثرية أبناء الديانات والمذاهب، كما عدلت عن مفهوم التعايش من مجرد كونه ضرورة مرحلية إلى حاجة إنسانية"[2] وبناء على ذلك يتجاوز المفهوم محدودية الضرورة، ليعتلي مسار فلسفة التسامح* و"هي فلسفة تقوم على قاعدة أن تحمي الدولة حرية العقيدة على اختلافها، وأن تمنع أي تهديد يمسّ حياة أو ممتلكات أي كائن بسبب معتقد ديني، وتمنع استخدام سلطة الدولة لفرض اعتقادات ضميرية على أصحاب المعتقدات المغايرة"[3] فتنصب تشريعات الدولة على حماية حرية الأفراد والتعددية العقائدية والمذهبية والسياسية.

2. دور التعايش الثقافي في تنمية الموارد البشرية

تلعب الموارد البشرية دورا استراتيجيا في تفعيل التنمية، وذلك من خلال التخطيط المحكم الذي يقود العمل الاقتصادي القائم على شحن الهمم وتفجير الطاقات في المجتمع، ليصبح قادرا على أداء عمل مشترك ينجز من خلاله مخططات ومشاريع اقتصادية ناجحة، فيأخذ الاقتصاد كمشروع حضاري مصداقيته من خلال فاعلية هذا العنصر، لرفع كل التحديات وذلك بمنحه الفاعلية الضرورية، القائمة على الوعي الجماعي وهو المؤهل الأول لخوض معارك التغيير الاقتصادي وترشيدها، وذلك من خلال التوجيه المحكم للموارد البشرية، باعتبارها أحد الأعمدة الأساسية التي تتربع الحراك الاقتصادي الذي أسهم في نجاح تجارب اقتصادية عديدة، ومن بينها المعجزة

[1] سورة الحجرات، الآية 13
[2] حيدر رحب الله، التعددية الدينية، مرجع سابق، ص 34
* التسامح : الحق في الاختلاف والعدالة الانتقالية، مما يكون به عمران المجتمع الحديث والدولة الحديثة، وقد يكون الانتقال من المجتمع العصبوي إلى المجتمع المدني، مجتمع الدولة الحديثة، دولة الحق والقانون
[3] مجموعة أكاديميين، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية، تحرير عبد الإله بلقزيز، ط1 2013، ص 44

الماليزية التي جعلت من محور الاستثمار البشري، ركيزة أساسية لكل تغيير والذي تجسّد من خلال طفرتها الاقتصادية والاجتماعية، فخاضت الحكومة الماليزية معارك التنمية البشرية مستلهمة أيديولوجيا التعايش الثقافي باعتباره من أولويات نجاح مشروعها الاقتصادي، لتصبح التجربة الماليزية في مقدمة التجارب الاقتصادية الناجحة بدينامية متشبعة بطموح التضحية والتحدي والاستمرار، ومبادئ تعزيز السلام المدني والاستقرار السياسي، فانتهجت ثقافة التعايش كمنهج فعال لتحقيق التنمية البشرية، واتخذته شرطا أساسيا في مسيرتها الحضارية.

وعلى هذا الأساس يعتبر التعايش السلمي أساسا لكل التنمية بشرية، حيث تركز على فكرة الإنصاف بين الطبقة التحية للمجتمع " نحن نؤمن برفاهية الأغلبية بينما نحترم حقوق الأقلية أو حقوق الفرد [1] وهذا يتماشى مع تحقيق العدل الاجتماعي في توزيع الثروة على أفراد المجتمع، دون العودة إلى اختلاف أعراقهم أو عقائدهم، فالتعايش بهذا المفهوم " لا يعني بأية حال من الأحوال تمييع المواقف، وخلط الأوراق ومزج العقائد وتذويبها في قالب واحد حتى وان زعموا أنه قالب إنساني في الصميم، ذلك أن أصحاب العقائد السليمة لا يقبلوا هذا الخلط المريب الغامض"[2]، وهذا ما يؤهل ثقافة التعايش بين الثقافات إلى الانفتاح على الآخر وإرساء علاقات ايجابية بعيدة عن العنف والتعصب.

فالأديان السماوية على اختلاف تشريعاتها مثلت بندا صارما لضوابط التعايش السلمي بين الأعراق والأمم، فكانت مرجعا رسميا أسس للسلم وحرية المعتقد، وفي هذا السياق "أسس الإسلام ثقافة إنسانية تدعو إلى تعايش بني الإنسان رغم اختلافهم وتجد للتعددية مرجعيتها من القرآن والسنة النبوية"[3] خلافا للأيديولوجيات المروجة للعنف العقائدي ودعاية الإسلاموفوبيا.

استنادا على سبق ذكره، فإن التنمية البشرية ترتكز على الخيارات التالية :[4]

1. أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية؛

[1] موسوعة مخضير محمد، ج10، ص 59
[2] وهيبة بوربعين، التنمية والتعايش، مجلة الحوار الثقافي، عدد شتاء وخريف 2016، رقم الإيداع القانوني 68، ص 81
[3] مجلة الحوار الثقافي، مرجع سابق، ص 81
[4] المرجع نفسه، ص 82

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

2. أن يكتسبوا المعرفة؛

3. أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة، ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية الأساسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع والاحترام الذاتي الشخصي، وبحقوق الإنسان المكفولة، وبالتالي فالتنمية البشرية ترتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة مديدة وصحية وقائمة على الإبداع.

3. تجربة التعايش الماليزية:

أولا : إضاءة على النهضة الماليزية

انتهجت ماليزيا سياسة إنمائية أتبعت بخطط إنمائية مدروسة ومحكمة مكنتها من تحقيق معدلات نمو عالية بعيدا عن سياسة الاقتراض التي تحكمت في اقتصاد دول العالم الثالث وذلك اعترافا من حكومتها ف" في ماليزيا كنّا نلتزم الحكمة في إدارة شؤوننا المالية، فلم نقترض كثيرا"[1] فتجسدت هذه الحكمة في الخطط التنموية السبع من (1966إلى 2000) شملت الإطار الاقتصادي القائم على التنمية والتوسع، عن طريق استراتيجيات مدروسة ومحكمة، في مجال التصنيع إلى جانب تكثيف الرعاية الاجتماعية، بتحقيق فرص العمل وتحسين الوضع المعيشي للسكان وتوفير الخدمات الصحيّة وتضييق الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، ومحاربة الأميّة، بتعميم التّعليم، فاخترقت هذه المخططات التنموية كل القطاعات المنعشة للاقتصاد الماليزي، وهنا يتجلى دور تفعيل مبدأ المنهجية والتنظيم، الذي ميّز هذه الخطط في نسقها العام ويمكن تلخيص هذا التناسق في العناصر التالية:

1. اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة، بالتركيز على التصدير، لتحقيق تنمية مستديمة.

2. إعادة هيكلة المجتمع وتنمية الأعمال الحرّة، لتحسين أحوال الماليزيين وتحقيق التوازن الماليزي الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

3. تعزيز العلم والتكنولوجيا وتشجيع البحوث العلمية ودمجها في العملية الاقتصادية، لتعزيز التكنولوجيا الصناعية.

[1] موسوعة، مخضير بن محمّد، ترجمة لجنة متخصصين بالقاهرة ،دار الكتاب ماليزيا ،كوالالمبور، ط1 ، 2004، ص 136

4. الرؤية المستقبلية vision 2020[1]، والتي تهدف إلى بناء دولة ماليزية ومتحدة، تعتمد على اقتصاد ديناميكي قائم على أساس تنمية مستقرة وإعداد مجتمعا ديمقراطيا متقدما وناضجا.

من خلال ما سبق ذكره، فان الحكومة الماليزية بقيادة رؤساءها لم تنطلق انطلاقا عشوائيا، بل رسمت خريطة لمستقبلها حدّدت فيها الأولويات والأهداف والنتائج، التي تسعى إلى تحقيقها في مشروعها النّهضوي، لتنطلق من عدّة محاور، أسهمت في استثمار الموارد البشرية، فكان محور التّعليم أول هذه المحاور، ويوازيه محور التصنيع، ويأتي في خدمتهما المحور الاجتماعي، الذي لا يتحقق إصلاحه إلا بتحقيق المحورين الأوّل والثاني.

هذه الشمولية للعمل الإصلاحي، تدل على المنهجية المحكمة في تفعيل دور كل عنصر من هذه العناصر في مكانها ووقتها المناسب، حيث رصد مهاتير محمّد لهذا المحور الأولوية، فخصص أكبر قسم من ميزانية الدولة للتّعليم والبحث العلمي، لتأهيل الحرفيين، وتعليم اللّغة الانجليزية والبحوث العلمية، بإرسال البعثات العلمية للجامعات الأجنبية، فوطّد العلاقة بين مراكز البحوث العلمية والقطاع الخاص، وفتح المجال لاستخدام هذه البحوث لأغراض تجارية.

فأحكم مهاتير محمّد الخطة الإصلاحية الواضحة وأعلن عن خطة إستراتيجية تجسّدت في واقع المجتمع الماليزي ليمثل مشروعه النّهضوي "النّهضة الشاملة " لكل القطاعات الحيوية" ففي قطاع الزراعة أصبحت ماليزيا في فترة وجيزة من أوّل دول العالم في إنتاج وتصدير زيت النّخيل، وفي قطاع السياحة، أصبحت ماليزيا مركزا عالميا للعلاج الطبيعي وفي الصّناعة حققت ماليزيا طفرة تجاوزت 46%في إنتاج الأجهزة الكهربائية وتصنيع السيارات، إضافة إلى الاستثمارات المحلية والأجنبية ببناء أعلى برجين في العالم (بتر وناس)، اللذين يضمان 65 مركزا تجاريا في العاصمة (كوالالمبور)، ببرصه وصل حجمها إلى 2000 مليار دولار"[2] فتحسن على اثر هذه الطفرة الاقتصادية، المستوى المعيشي للفرد الماليزي، وتراجع معدل الفقر وخاصة في المجال الزراعي.

1 ناصر يوسف، ديناميكية التجربة اليابانية في التّنمية المركّبة ،دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا ،مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط1، 2010، ص 233

[2] مجلة الوعي، محمد مهاتير والمعجزة الماليزية رمضان 1443 ،(جويلية- أوت)، العدد 05، ص 40.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

ثانيا: إضاءة على ملامح تنمية الموارد البشرية في ماليزيا

لقد شكّلت مسألة التنمية* الاجتماعية، محورا أساسيا في المشروع الحضاري، بالنسبة للتجربة الماليزية، حيث أولت الحكومة الماليزية، اهتماما كبيرا بتنمية الموارد البشرية ،فأسهم ذلك في تزايد معدل نموها الاقتصادي،فنتج عن هذه التحولات نوعا من المؤسسات التعاونية، استهدفت ماليزيا من خلالها القضاء على الفقر الذي خيّم على المجتمع الماليزي بعد " فترة استقلالها عام1957 إلى نهاية الستينات من القرن الماضي تقريبا، مرورا بقيام اتحاد ماليزيا عام 1963 وحدوث المشاكل العرقية في عام 1969 ثم ظهور قوانين السياسة الاقتصادية الجديدة في عام 1970 وإنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983"[1] فأتاحت الحكومة الماليزية المساواة في الفرص والذي اعتبرته الحجر الأساس لتحقيق النمو، وذلك رغم التعددية العرقية والدينية التي تعهدها ماليزيا، فوضعت على اثر هذه القناعة خططا اقتصادية محتكمة إلى مبدأ المساواة " إن مفهوم اقتران التنمية بالمساواة في الفرص بماليزيا ينطوي على أهمية خاصة، نظرا لأنّ مجتمعنا يقوم على التعددية العرقية والدينية، ذلك أن السكان الأصليين الذين يعرفون بلفظ (بوميبترا) يشكلون نحو 60 % من مجموع سكان البلاد، لكننا عندما نتحدث عن الثروة والمداخيل، فانهم يحتلون موقفا متأخرا مقارنة ببقية السكان الذين ينحدرون من جنسيات أخرى، هذا الواقع الذي يدفعنا إلى أن ندشن عام 1970 سياسة اقتصادية جديدة تم تصميمها بما يكفل للبوميبترا الحصول على نصيبهم من الكعكة الاقتصادية"[2] فقامت الحكومة على اثر هذه الالتزامات " بإصدار قانون المناطق التجارية الحرة لتجهيز الصادرات، وأعطت من خلاله حوافز لجذب رأس المال الأجنبي إليها" مع تشجيع الاستثمار الحر في مجال الاقتصاد و" سمحت بتطبيق النظام الإسلامي في معاملاتها، مما شكل فرصة للاقتصاد الإسلامي للنمو على أرض ماليزيا " [3] فأتاحت هذه السياسة الجديدة، رفع معدل دخل الفرد الماليزي إلى أربعة أضعاف مستوياته عام 1991م.

[1] نقلا عن: حاج إبراهيم عبد الرحمن، مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار د/ محمد مهاتير، المركز الجامعي غرداية، ص9

[2] موسوعة د/ محاضير، مرجع سابق، ص 66

[3] نقلا عن: حاج إبراهيم عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 10 - 11

شكل المنعطف السياسي الذي عرفته ماليزيا بعد أحداث مايو 1969، نقطة البداية التي رسمت ملامح مستقبل التنمية الاقتصادية وتشكيل العقل السياسي والاقتصادي في فترة حكم مهاتير محمد، ليصبح هاجس إزالة الفارق المادي بين المالاويين والصينيين من الأولويات التي حددت مشروع التنمية، بهدف إزالة الصداع الطبقي "حيث كانت نسبة كبرى من الصينيين تسيطر على الاقتصاد وهي تضم شريحة كبيرة من رجال الأعمال، فانّ نسبة قليلة من نخبة الملايو تدير دفة السياسة"[1] فاستهدفت التنمية في هذه الأثناء محاولة الموازنة بين تنمية السكان الأصليين من الملايو وغيرهم " فالصينيون أثرياء ويعيشون في المدن وقد ألفوا ممارسة حياتهم بهذا الأسلوب مما يجعلهم أكثر رخاء بينما الملايو ألفوا العيش في الريف، فهم فقراء " [2] فكانت هذه المعطيات دافعا أساسيا لإعادة مراجعة سياسة إدارة المقاطعات على المستوى المحلي، بهدف خلق التوازن المادي بين فئات المجتمع الماليزي ومن هنا جاءت خطة إزالة الفوارق الاجتماعية وذلك من خلال ما يلي :

- اتحدت ماليزيا سنة 1982 قرار بالدخول في سياسة خصخصة الشركات[3]
- إنشاء شركات مملوكة للدولة يشارك فيها بأسهم نيابية عن أبناء الملايو
- استغلال احتياطي البترول الذي احتكرته الدولة
- تقديم رأس المال سلفة بواسطة منح وقروض ميسّرة لأبناء الملايو
- شراء الأراضي المملوكة من جانب وكالات الائتمان لجميع الأطراف

لم يغفل مهاتير محمّد عن دور شبكة العلاقات الاجتماعية ودورها الفعال، كفكرة دافعة للتنمية الحضارية، فأخذ اتّجاها حاول من خلاله أن يمحور النزعة الاقتصادية حول الفاعل الإنساني وكسب شرعيته الإنمائية، من داخل التلاحم العضوي للمجتمع، بخلق روح التعاون والشراكة، بتطوير الموارد البشرية واستثمارها، في كل فعل تنموي،

[1] ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية، ص 227

التنمية : لا ينحصر مفهوم التنمية البشرية في محاولة اللحاق بالبلدان المتقدمة اقتصاديا، وإنما تعدى المفهوم هذا الإطار، لتتضمن العملية استغلال القدرات البشرية للمجتمع من خلال تعزيز تنمية بشرية قائمة على قيم ثقافية، تحمل معالم التعايش وتستبعد كل نزعة قائمة على خلفية الهيمنة والنفوذ الديني أو السياسي.

[2] المرجع نفسه، ص 227

[3] المرجع نفسه، ص 227

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

وميلاد فكرة الدولة الإنمائية، حيث " أعلن مهاتير محمّد للشعب، بكل شفافية، خطته وإستراتيجيته، وأطلعهم على النّظام المحاسبي الذي يحكمه مبدأ الثّواب والعقاب للوصول إلى النّهضة الشاملة "[1].

فانعكس ذلك ايجابيا على المشاريع المستقبلية للمجتمع الماليزي، الذي أسهمت فكرة دينامية التغيير الاجتماعي، في دفعه إلى الطموح والتّضحية والتّحدي، فميّز هذا التدافع الاجتماعي، كما سماه مهاتير محمّد الاتجاه إسلاميا وممارسة التّنمية في إطارها الإسلامي، نتيجة لحرصه على منح التنمية الاقتصادية بعدا إسلاميا، يرضي تطلعات الملايويين الذين يرون في الإسلام نظاما وعقيدة.

فطبعت تجربة ماليزيا الإنمائية بالطابع الإسلامي، المتمثل في البنوك الإسلامية، وشركة التكافل الاجتماعي الإسلامي والتّنظيم لأموال الزكاة، إلى جانب الأعمال الخيرية التي استفادت منها الأقليات في المجتمع الماليزي، فاقتفت الحكومة الماليزية الأثر الإسلامي الإنمائي، في ظل تبني المشروع الحضاري الإسلامي، فراهنت الحكومة على صمودها أمام تيار التّغريب، وسعت إلى تكوين مجتمع ماليزي متفوّق روحيا وأخلاقيا وفكريا وماديا.

حيث حققت الحكومة الماليزية ، انجازات إنمائية إسلامية، فنظمت أموال الزكاة داخل مؤسّسات تضبطها أحكام وقوانين، فأسهمت هذه الأموال إسهاما فعليا، بالقضاء على الفقر تدريجيا، فضلا على أنّ هذه المؤسسات ساعدت، المحتاجين من الطلبة الملايويين المتفوقين، لإكمال تعليمهم في دول غربية وإسلامية، بهدف تعلّم اللّغة العربية والشريعة الإسلامية، فكان محاربة الفقر وتنويع التّعليم هدفان أساسيان للتنمية، فقطعت ماليزيا بهذا الانجاز شوطا كبيرا في تجسيد أهم محددات التنمية في الواقع الاجتماعي، تمثّل في القضاء على التباين الاجتماعي، وخلق الفرص لجميع الأفراد.

فلعبت هذه القيادة السياسية المستثمرة للمجتمع دورا كبيرا، حيث غيّرت ما في داخل الإنسان الماليزي من توتر وقلق على مصيره الاجتماعي، فأسهم ذلك في بناء وحدة اقتصادية واجتماعية مشتركة، لم يتمكن عامل التعدد الاثني، داخل المجتمع الماليزي من إعاقتها، وتحوّلت ثقافة المجتمع إلى ثقافة مبدعة ومنتجة، تسعى إلى المشاركة في كل حركية إنمائية اقتصادية أثبتت "إنّ الثقافات الآسيوية تظهر كثيرا من التساهل

[1] مجلة الوعي، مجلة شهرية شاملة، جويلية – أوت 2013، العدد 05، ص 40

والمرونة، فنحن بإمكاننا أن نتبنى طرقا جديدة بسرعة كبيرة وذلك بمجرّد أن نتغلب على سلوكنا التقليدي وأفكارنا التقليدية والحواجز الأخرى المعوّقة للتقدم".[1]

ثالثا: تعدد القوميات وطبيعة النّظام السياسي في ماليزيا

إن مصير الأمّم مرهون بطبيعة الطريق الذي تسلكه لتحقيق نهضتها، وذلك يتوقف على العمل السياسي الراشد،، فالفعل السياسي يعتبر، أساسا لتحقيق أي هدف نهضوي، وأي ممارسة سياسية لا تتحلىّ بالعملية من جهة، وبأخلاقيتها من جهة أخرى تكون عائقا، أمام نجاح أي مشروع نهضوي، وفي هذا السياق استطاع رئيس الوزراء السابق مهاتير محمّد على المستوى السياسي أن يترصّد دعائم السياسة الرشيدة التي لعبت دورا هاما في نجاح مشروعه النّهضوي، حيث نجح في تجنّب ماليزيا العديد من العواصف التي تعرّضت لها بلدان جنوب شرق آسيا.

فأسهم وإلى حد كبير التداول السلمي على السلطة، في تحقيق استقرار ماليزيا الداخلي إلى حد كبير من خلال نجاح الحكومة في إقامة دولة قوية، رغم تعدد الأعراق والديانات، و على الرّغم من ما تتميّز به ماليزيا بتنوّعها الاثني والديني، " فهناك من المالاي 60% من المجتمع وهم السّكان الأصليون ،و الصينيون حوالي 26%، والهنود 7%، إضافة إلى الأقليات الصغيرة من الأندونسيين والتايلنديين والأوربيين، والاستراليين "[2]، فعلى الرّغم من أنّ الدين الرسمي للبلاد هو الاسلام ويدين به 53% من السكان الذين هم معظمهم من المالاويين، وهذا ما ينص عليه الدستور الماليزي، إلا أنّ كفل حرية العبادات الأخرى، حيث يدين حوالي 19% بالبوذية معظمهم من الصينين، والمسيحيين 9%، والهندوسين 6%[3]، إضافة إلى ديانات أخرى، إلا أنّ التعايش الدستوري الذي اتبعته السياسة الماليزية، قد تمكنت من إيجاد حلول عملية أسهمت في تحقيق وحدة قومية، في المجتمع المتعدد الجنسيات، بصياغة مبادئ محددوة تطبق على الجميع، وتمثل في الوقت نفسه الرابطة التي تربط الجنسيات جميعا باسم "روكانجارا"، أي

[1] موسوعة مخضير بن محمّد، مرجع سابق ،ص 72-73

[2] جريدة الديمقراطية، أحمد محمد مطهر، ماليزيا، نجاح اختبار الخلافة العدد 14 – أفريل 2003، ص 127.

* تنكو عبد الرحمن : (921-1990)رجل سياسي ماليزي، شغل منصب رئيس الوزراء لمدة 13 عاما ،من 1957إلى 1970.

[3] محمود شاكر، اتحاد ماليزيا، مواطن الشعوب الإسلامية في لآسيا ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1 1989، ص 72 -73

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

الأيديولوجية القومية، التي تلخصّت مبادئها، في الإيمان بالله والإخلاص للملك والدّولة، وإعلاء كلمة الدستور وسيادة قانون الأخلاق الحميدة، والسّلوك الجيد.

فخلق هذا الجو السياسي، سياسة الحوار المستمر مع كافة القوى السياسية، وثقافة التعايش السلمي، استغلّت على إثرها الحكومة الماليزية وخاصة في عهد قائد نهضتها مهاتير محمّد هذا الوضع المستقر لتحقيق معدلات النمو في فترة وجيزة ، فنجح محمد مهاتير في كسب الرأي العام الماليزي ،ليظهر بوضوح، أن عملية الاستخلاف السياسي التي استهدفها كرجل سياسة، تسعى إلى حل العديد من القضايا التي تخص الشّعب الماليزي.

رابعا : التعددية الحزبية في ماليزيا

شهدت ماليزيا نوعا من التعددية الحزبية خلال مسيرتها السياسية، من خلال ظهور عدة أحزاب عبرت عن مواقفها المعارضة للحكومة الماليزية وهذا يعكس بصورة واضحة طبيعة نظامها السياسي الذي أتاح العمل السياسي للأحزاب السياسية ضمن الهوية الواحدة، فلم يعيق هذا التعدد في ماليزيا عمل الحكومة، حيث تميزت التعددية الحزبية بالتعايش السلمي والأمن والاحترام المتبادل بين أطراف الأحزاب، وهي النتيجة الطبيعية لانتشار الثقافة التعددية السياسية والعمل على أساسها لتشمل هذه التعددية على مستويين أولهما :[1] مستوى الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم، والأحزاب التي تقف في الجهة المعارضة وهي الأخرى كبيرة العدد ومن أهمها :

أ. الأحزاب المشتركة في الائتلاف الحاكم (التنظيم القومي أو الجبهة الوطنية المتحدة) ويبلغ عددها 14 حزبا وهي تمثل أكبر الجماعات العرقية في ماليزيا وتم تشكيل تلك الجبهة بعد قيام الأحداث العرقية بين الملاويين الصنيين في عام 1969 نتيجة حصول حزب العمل الديمقراطي المعارض الذي كان أعضاءه من العرق الصيني على 13 مقعدا في البرلمان، الأمر الذي أدى إلى قيام مظاهرات قام بها الملايويين كرد على المظاهرات التي قام بها الصينيون بعد فوز حزب العمل الديمقراطي، فكانت نتيجة المظاهرات أعمال شغب وصراعات راح ضحيتها العديد من الملايويين الصينيين، مما دفع الحكومة إلى

[1] مجلة كلية التربية / واسط جامعة بغداد، العدد 13، الصادر بتاريخ 1 نيسان 2013

إيجاد حل لتلك المشكلة تمثل في خلق جبهة قومية تحوي جميع الأحزاب من أجل القضاء على الصراعات العرقية، فكانت أهم أحزاب الجبهة القومية :

- حزب التنظيم القومي للملاويين المتحدين(UMNO)

- حزب التجمع الماليزي – الصيني (MCA) فارتكز الحزب على أهداف كثيرة ومن أهمها:

1. سيادة ماليزيا والدفاع عنها
2. حماية وتعضيد دستور ماليزيا
3. حماية وتعضيد النظام الديمقراطي على أساس التعدد الاثني
4. الاعتراف بالحقوق الشرعية ومصالح الماليزيين فضلا عن مصالح وحقوق المجتمعات الأخرى.
5. تعزيز التجانس بين الأعراق المختلفة في ماليزيا لضمان التقويم السلمي وضمن أمة قوية ومتحدة
6. الأخذ بالاعتبار مشاكل المجتمع الماليزي على اختلاف أعراقه، وخاصة المجتمع الصيني.
7. احترام اللغات لكل الأعراق المكونة للمجتمع الماليزي.
8. تحقيق تعاون اجتماعي واقتصادي وسياسي يشمل كل أطراف المجتمع بشكل عام.

ب. حزب العدالة الوطنية (PKR) كان من نصيب خرجي الجامعات (حركة الشباب الماليزي) عبر من خلالها الشباب الماليزي عن رفضه للعلمانية والقومية باعتبارهما قيم غربية معادية للإسلام.

لقد شهدت ماليزيا على الصّعيد الداخلي جملة من التحولات حيث شكّلت "أحداث ماي1969"[1] منعطفا مهمّا رسم ملامح مستقبل الاقتصاد الماليزي، فبعد أن تسلّم مهاتير محمّد رئاسة الوزراء، تشكّل على اثر استلامه مقاليد الحكم الماليزي، العقل السياسي والاقتصادي حيث تمكّن من إزالة الفارق المادي بين الملايويين والصينيين، الأمر الذي شكّل هاجسه الأوّل منذ أن بدأ عمله كرئيس وزراء.

[1] أحداث 13 ماي 1969 : مظاهرات عارمة راح ضحيتها مئات الأشخاص وأحرقت العديد من ممتلكات الدولة والمواطنين، استقال على إثرها صانع الاستقلال تنكو عبد الرحمن (1957 – 1970)، ومجيء تون عبد الرزاق رئيسا للوزراء (1970 – 1976).

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

وقد سئل عن أهم المشاكل الداخلية "فكانت إجابته أنّ الصداع يأتيه من التّفكير في محاولة الموازنة بين تنمية المواطنين الأصليين من الملايويين وغير الأصليين من الصينيين والهنود فالصينيون أثرياء يعيشون في المدن وقد ألفوا ممارسة حياتهم بهذا الأسلوب، ممّا يجعلهم أكثر رخاء، بينما الملايو فقراء ألفوا العيش في الريف،و إذا ما انتقلوا إلى المدن فسيختلف أسلوب معيشتهم وإذا لم يتأقلموا مع حياتهم الجديدة، فانّ الحكومة تترقب بانزعاج، ما قد ينجم عنه من فشل وتدهور وفوضى"[1].

ومن هنا جاءت خطة إزالة الفوارق المادية، بإنشاء شركات من ملك الدولة، يشارك فيها السّكان المحليين بأسهم مهمّة، إضافة إلى تقديم رأس المال على شكل منح وقروض، لشراء الأراضي، فأتاح هذا التحرر من أيديولوجية الفوارق الطبقية للشّعب الماليزي، منعطفا جديدا أتاحه فرصة التوجه نحو سياسة اقتصادية، أكثر براقماتية، فشكّلت الخصخصة إغراء اقتصاديا للمشاريع التّنموية " وهذا ما دفع بمهاتير محمّد إلى القول أن منهج الخصخصة الذي تبنته الحكومة لم يصطدم بمعارضة قوية من أحد"[2].

وعلى هذا الأساس لعبت معادلة التعددية في مجال التنمية دورا رئيسيا استطاعت من خلاله الحكومة الماليزية، تحقيق نوعا من التوازن الطبقي في بنية المجتمع الماليزي، هذا فضلا عن التعددية الحزبية التي استطاعت من خلالها الدولة الماليزية امتصاص كل الشحنات القائمة على أساس الاختلاف العرقي، من خلال التنظيمات الحزبية التي احتوت كافة العرقيات الماليزية، فاستطاعت الحكومة[3] في الفترات التي تداول فيها رؤساء الحكومة قيادة الحكومة، أن تحافظ على قوة الدولة وإستراتيجية التداول السلمي على السلطة للأعراق الثلاثة (الملايويين والهنود والصينيون) في فترة وجيزة رغم ما تخللها من صعوبات، حيث شهدت تغير أربعة رؤساء للوزارة بدون أي أزمات، وبدون أي تفكيك على مستوى القيادة، كما عرفت ماليزيا إحد عشرة انتخابا بدون أية مشاكل أمنية.

نتوصل من خلال ما سبق ذكره، أن التجربة السياسية في ماليزيا، تمثل إحدى النماذج التي لعبت فيها ثقافة التعددية الاثنية والتعددية الحزبية دورا حاسما في تحقيق الاستقرار السياسي دون أن تكون هذه التعددية عائقا يعرقل الاندماج الوطني

[1] ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية، مرجع سابق ،ص 227
[2] مخضير بن محمّد الموسوعة ص 50
[3] مجلة كلية التربية / واسط، مرجع سابق، ص 255

في الدولة الماليزية، خلافا لبعض البلدان في الوطن العربي والتي مازالت الانقسامات والصراعات العرقية تشكل مصدرا لأزمتها السياسية، وخاصة الدول المتعددة الاثنيات، فلم تستطع أن تحسم مسألة استقرارها الداخلي، وهذا ما يستدعي ضرورة الاستفادة من التجربة الماليزية كتجربة واقعية من العالم الإسلامي، باعتبارها نموذجا يجسد الدور الفعال لمشاركة الأقليات العرقية في العمل السياسي وهو وحده الكفيل بتجاوز أزمة التطرف العرقي والطائفية، وعلى هذا الأساس يمكن رصد جملة من المنطلقات التي تحدد معالم هذه التجربة الحضارية في جملة من التوصيات التي نرصدها في هذه الورقة:

1. تعزيز الوعي المدني حول التعددية الدينية من خلال برامج أكاديمية رسمية.
2. إرساء ثقافة الحوار الثقافي والتعايش السلمي بين فئات المجتمع المتعدد الاثنيات.
3. توعية الأفراد بأهمية الجانب الروحي للتعايش الثقافي، من خلال غرس قيم السلم المدني في الإسلام.
4. تعزيز ثقافة التعدد السياسي وقواعد الحوار المدني والسلمي بين الأحزاب.
5. تفعيل عنصر التنمية بقيم إنسانية قائمة على حرية الأفراد وخاصة حرية الأقليات.
6. محاربة الإعلام المروج لثقافة العنف لكبح كل أنواع التعصب المذهبي أو السياسي.
7. إرساء قيم التسامح وحقوق التداول السلمي على السلطة بتبني قيم الديمقراطية وحرية التعبير.
8. إرساء ثقافة الحق في الاختلاف وتعزيز قيم حرية الأفراد واحترام الآخر.

قائمـــة المراجع :

1. موسوعة الدكتور مخضير بن محمد، رئيس وزراء ماليزيا، من 10 أجزاء، دار الكتاب المصري القاهرة، ترجمة ومراجعة لجنة من كبار المترجمين والأساتذة، ط1 2004.
2. محمد شاكر، اتحاد ماليزيا، مواطن الشعوب الإسلامية في آسيا، المكتب الإسلامي – بيروت، ط1 1989.
3. ناصر يوسف ،دينامية التجربة اليابانية في التنمية، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مركز وحدة الدراسات العربية بيروت – لبنان، ط1 2010.
4. مجموعة أكاديميين، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية، تحرير عبد الإله بلقزيز، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط1 2013.
5. كاظم شيب ،مسألة الطائفية في الدولة الواحدة ،دار التنوير للنشر والتوزيع لبنان، ط1 2010

6. نور الساعدي ،أثر النص القرآني في التعددية الدينية، دراسة في متطلبات الحوار الديني المعاصر، دار الرافدين بيروت – لبنان، ط1 2017.
7. حيدر رحب الله، التعددية الدينية، نظرة في المذهب البلورالي، دار الغدير لبنان – بيروت، ط1 2001.
8. مجلة كلية التربية / واسط بغداد، العدد 13، الصادر بتاريخ 1 نيسان 2013.
9. جريدة الديمقراطية، العدد 15 الصادرة بتاريخ 1 أفريل 2003.
10. مجلة الوعي، مجلة شهرية شاملة، العدد 05، بتاريخ جويلية – أوت 2013.
11. محمود كيشانة، التعددية في الإسلام قراءة في صحيفة المدينة، مركز مؤمنون بلا حدود.
12. جاج إبراهيم عبد الرحمن، مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار محمد مهاتير المركز الجامعي – غرداية.
13. قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سامي ذبيان وآخرون، رياض الريس للكتب والنشر، ط1 1990.
14. موسوعة أندري لالاند، الجزء 2 ،منشورات عويدات بيروت – باريس، ط1 1996.
15. مجلة الحوار الثقافي، رقم الإيداع القانوني 68، خريف وشتاء 2016.